

تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة

"تصور مقترح"

Activating community participation in Yemen's emerging public universities

"Proposed scenario"

<https://aif-doi.org/AJHSS/107104>

د. محمد صالح حسن البطري*

* أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية جامعة صعدة

الكلية التخصصية الحديثة للعلوم الطبية والتقنية- الجمهورية اليمنية.

E: mshalbatry@gmail.com || phone: 00967773316583

الملخص:

حيث جاءت المعوقات ذات الصلة بالمجتمع في المرتبة الأولى كأعلى معوق بمتوسط حسابي بلغ (3.98)، تلتها في المرتبة الثانية المعوقات ذات الصلة بالجامعة بمتوسط حسابي بلغ (3.65). كما كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة فيما يتصل بمحور واقع المشاركة المجتمعية لصالح جامعتي عمران والبيضاء بينما لا توجد فروق بالنسبة لمحور المعوقات، وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. وفي ضوء ذلك خلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة تضمن منطلقات وأهداف ومتطلبات ومعوقات التصور وعدد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية – الجامعات اليمنية الناشئة.

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة من خلال دراسة الإطار الفكري للمشاركة المجتمعية، وعرض وتحليل واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات ومعوقاتها، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة أداة لجمع المعلومات من أفراد العينة المختارة بطريقة قصدية مكونة من (52) عضواً من قيادات الجامعات الثلاث ممثلة في جامعة عمران، وجامعة البيضاء، وجامعة حجة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ضعف واقع المشاركة المجتمعية للمجالات ككل وبمتوسط حسابي بلغ (2.28) حيث جاء مجال الخدمة المجتمعية في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.43)، يليه المجال المعرفي بمتوسط حسابي بلغ (2.36)، ليحل في المرتبة الأخيرة مجال البحث العلمي بمتوسط حسابي بلغ (2.28). كما جاءت المعوقات ككل بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.83)

Abstract

The study aimed to develop a proposed vision for the operationalization of community participation in Yemen's emerging public universities by examining the intellectual framework for community participation, presenting and analyzing the reality of community participation in universities and their constraints. To this end, the study used the descriptive curriculum and identification as a tool for gathering information from selected sample members in a deliberate manner. 52 members of the leadership teams of the three universities are represented at the University of Amran, the University of El Bayda, and the University of Hajjah. The study yielded several results, including the reality of community participation in the areas as a whole is weak, with an average arithmetic of 2.28. The area of community service ranks first with average arithmetic of 2.43, followed by the field of knowledge with an average arithmetic of 2.36, and in last place is the field of scientific research with an average arithmetic of 2.28. The

constraints as a whole also largely came in at average arithmetic of 3.83, with society-related constraints ranking first as the highest disability with an average arithmetic of 3.98, followed second by university-related constraints with an average arithmetic of 3.65. The study also revealed statistically significant differences attributable to the university's variable concerning the reality of community participation for the universities of Imran and El Bayda, while there are no differences concerning the axis of disabilities and no statistically significant differences attributable to the job and years of experience variables. In light of this, the study concluded that a proposed vision for the operationalization of community participation in Yemen's emerging state universities was designed to ensure the principles, objectives, requirements, and constraints of conception and make many recommendations.

Keywords: Community Participation - Yemen's Emerging Universities

مقدمة:

تُعد المؤسسات الجامعية أحد أهم المؤسسات الرئيسية التي تزود المجتمع بما يحتاجه من كفاءات، وأحد أهم منابع الرئيسية التي تقوم بتلبية احتياجاته من التخصصات المختلفة (السيد، 2021، 4)، فإلى جانب وظائفه التقليدية التدريس والبحث العلمي؛ تُعد وظيفة خدمة المجتمع ونشر الثقافات وتنميتها من بين أهم وظائف الجامعة في العصر الحاضر، حيث أصبحت عملية التواصل بين الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين واقعاً عالمياً فرضته المتغيرات المتسارعة التي طرأت على مختلف

المجالات الحياتية والمجتمعية ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وتكنولوجياً وغيرها؛ الأمر الذي تعالت معه الأصوات المطالبة بضرورة تفعيل دور الجامعات في المشاركة المجتمعية والتعاطي مع قضايا المجتمع، وتضمن هذه المشاركة ضمن أهدافها وبنيتها وأدوارها بجانب وظائفها التقليدية (الردادي، 2020، 261).

ويتسم التعليم الجامعي الفعال بصلة وثيقة بحياة أفراد المجتمع ومشكلاتهم، وهو القادر على إحداث التنمية بمختلف مجالاتها، إذ تؤكد الأبحاث أن لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وأن نجاح الجامعة مرتبط بمدى صلتها بالمجتمع واحتياجاته، وقيامها بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط بالبيئة الاجتماعية، بما في ذلك تبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكرياً وممارسة مع تقييم مؤسسات المجتمع، والإدلاء بمقترحات وتصورات وبدائل لحل قضاياها ومشكلاته، مع التأكيد على دور الجامعة في إثارة وإشاعة مقولة "التعليم كالماء والهواء للجميع" (عزب، 2007، 21-22).

معتمدة في ذلك التمويل المخصص من قبل الدولة، وعلى التمويل الذاتي، أو على التمويل المقدم من قبل بعض المؤسسات الاجتماعية الإنتاجية أو الخدمية التي تستفيد منها، في إطار المشاركة المجتمعية، لما لهذه المشاركة من فوائد لكل من الطرفين؛ فالمشاركة المجتمعية توفر للجامعة الموارد المالية لتمويل مشروعاتها، وتسويق خدماتها، وربط برامجها وأبحاثها باحتياجات المجتمع، ويستفيد المجتمع بعملية التطوير والتنمية والحصول على المعرفة المتطورة التي يحتاجها بما في ذلك الحد من مشكلاته، وقضاياها المتعددة من خلال الأبحاث والدراسات الموجهة والاستشارات وغيرها من الخدمات التي تقدمها الجامعة (الخصاونة، 2020، 40)، وهذا يعني أن العلاقة بين الطرفين ينبغي أن تكون علاقة نفعية حيث تمتد الجامعة إلى خارج أسوارها متفاعلة مع قضايا المجتمع واحتياجاته، ويمتد المجتمع، ويتفاعل ويمد فروعه إلى داخل الجامعة بما يمكنها من الحد من مشكلاته وحل قضاياها.

وإذا كانت هذه العلاقة ضرورة ومطلباً ملحاً فرضتها متغيرات وظروف العصر على مختلف مناحي الحياة بما في ذلك الحياة في الجامعات اليمنية، فإن الجامعات الناشئة منها مطالبة بدور أكبر لتفعيل المشاركة المجتمعية وفتح أبوابها أمام مؤسسات المجتمع المختلفة والاستفادة مما لديها من إمكانيات مادية ومالية يمكنها من البقاء والقيام بدورها تجاه المجتمع وتجويد منظومة التعليم، وتحقيق أهدافه، وتخليصه من بعض المشكلات التي تكبل حركته وتوقفه عن أداء رسالته، لاسيما في ظل تردي الأوضاع وندرة الموارد المالية التي تقدمها الدولة في الوقت الراهن؛ الأمر الذي يستدعي أن تعمل الجامعات اليمنية عامة والناشئة خاصة القيام بخطوات عملية لتطوير برامجها واستحداث تخصصات جديدة، بما يمكنها من تلبية احتياجات المجتمع المحلي وحل مشكلاته؛ ولذا: فإن هذه

الدراسة تأتي في سياق الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة ممثلة في ثلاث جامعة هي: جامعة عمران، وجامعة حجة، وجامعة البيضاء، للوقوف على أدورها في مجال المشاركة المجتمعية ومحاولة تفعيل وتطوير دورها في هذا المجال باعتباره يمثل اليوم أحد أهم معايير الحكم على مدى تقدم وتطور الجامعة والمجتمع على حد سواء.

مشكلة الدراسة:

تشير العديد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع مثل دراسة الضبياني وآخرون، (2018) إلى أن واقع الجامعات اليمنية في تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية لا تزال دون المستوى المطلوب في مختلف المجالات المعرفية والاستشارية والبحثية وخدمة وتنقيف المجتمع (الضبياني وآخرون، 2018، 135)، ويعزى ذلك بحسب بعض الدراسات منها دراسة العريقي، (2006) إلى جملة من العوقات التي تحد من تفعيل المشاركة المجتمعية فيها؛ منها ما يعزى للجامعة كانهدام المخصصات المالية، وغياب الرؤية المكتملة والواضحة لدورها في خدمة المجتمع، وغياب التنسيق فيما بين الجامعات وكلياتها من جانب ومؤسسات المجتمع من جانب آخر (العريقي، 2006، 276)، ومنها ما يعزى للمجتمع المحلي كعزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات الخدمية المقدمة للمجتمعات المحلية، وضعف ثقة وقناعة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة والفائدة العملية المرجوة منها (محمد، 2017، 19). الأمر الذي يؤكد على ضعف التنسيق والوظائف والمهام المناطة بالجامعات والمجتمع فيما ما يتعلق بدورهما في خدمة المجتمع على حد سواء. ولذلك جاءت صياغة مشكلة الدراسة الحالية لتعكس واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية ووضع مقترحات تضمن دور فعال للجامعات والمجتمع المحلي على حد سواء، وبما يسهم في التخلص من العوقات التي تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية، وهو ما يسعى الباحث إلى تحقيقه من هذه الدراسة. وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما الإطار الفكري للمشاركة المجتمعية في الجامعات من حيث مفهومها وأهميتها ومتطلباتها ومعوقاتها؟
2. ما واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية؟
3. ما معوقات تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) تعزى لمغيرات (الجامعة، والمسمى الوظيفي، والخبرة)؟
5. ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على ماهية المشاركة المجتمعية وأهميتها ومتطلباتها ومعوقاتها في التعليم الجامعي.
2. رصد وتحليل واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية.
3. الوقوف عن أبرز المعوقات التي تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية.
4. وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي" الذي يقوم على وصف وتحليل وتفسير واقع المشاركة المجتمعية والمعوقات التي تحول دون تفعيلها من واقع الأدبيات والدراسات ذات الصلة، ووفقاً للدراسة الميدانية كما تراها القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية محل الدراسة من خلال الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية للدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والذي يلقي الضوء على واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية وسبل تفعيلها، حيث تأتي هذه الدراسة في وقت تتعالى فيه الصيحات بضرورة المشاركة المجتمعية في التعليم باعتباره وسيلة لتعبئة الموارد التمويلية بهدف تجويد التعليم الجامعي وتطويره، وكذلك ندرة ومحدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في حدود علم الباحث.

الأهمية العملية: ويمكن إبراز الأهمية العملية لهذه الدراسة في كون نتائجها قد تفيد أطراف المشاركة المجتمعية ممثلة في منظومة النظام التعليمي بالجامعات والجهات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية، وقد تسهم نتائجها في الكشف عن أسباب العزوف عن المشاركة المجتمعية في التعليم الجامعي، ويمكن أن تفيد القائمين على التعليم الجامعي في اليمن من اتخاذ التدابير والسياسات التي تمكن من الاستثمار الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بناء تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة من خلال دراسة واقعها وأهميتها ومتطلباتها ومعوقات تطبيقها.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على جامعة عمران، وجامعة البيضاء، وجامعة حجة.

الحدود البشرية: طبقت أداة الدراسة على رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء المراكز والأقسام العلمية في الجامعات قيد الدراسة.

الحد الزمني: طبقت الأداة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2022 / 2023م.

مصطلحات الدراسة:

تضمنت الدراسة على مصطلحات سيتم تعريفها مفاهيمياً وإجراءياً على النحو الآتي:

تفعيل: من الناحية اللغوية كلمة (تفعيل) اسم ومصدرها فعل ومعنى تفعيل الشيء (زيادة أنشطته وتقويته وتنفيذه) وتفعيل الأمر أي جعله (أي جعله فاعلاً وواقعياً) (المعجم الوجيز، 341، 2002).

المشاركة المجتمعية: المشاركة لغة تشتق من الفعل "أشرك" بمعنى "أدخل"، ويقال أشركه في الأمر أي أدخله فيه، وشاركه أي كان شريكه (المعجم الوجيز، 341، 2002).

ومن الناحية الاصطلاحية فهي أسلوب عمل جماعي يهدف إلى تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع ملتزمة في ذلك بقيم العمل والتطوع والاختيار (عوض؛ نخلة، 2015، 2005).

ويعرفها الباحث إجراءً بأنها: تعاون بين أطراف لهم أهداف مشتركة ممثلة في الجامعة ومؤسسات المجتمع، بحيث يسهم كل طرف بإمكاناته واختصاصه لتحقيق أهدافه، وتقوم هذه المشاركة على الاحترام والشفافية والتعاون، ووضع البرامج والخطط لتحقيق المشاركة المجتمعية وتمييزها.

الجامعات اليمنية: وفق منطوق المادة (2) من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية تعرف بأنها "كل جامعة خاضعة لأحكام القانون" (وزارة الشؤون القانونية، 2007، المادة 2).

فيما يعرف الباحث الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة إجراءً بأنها: الجامعات اليمنية التي لا يتجاوز عمرها خمسة عشر عاماً كجامعة البيضاء وجامعة عمران وجامعة حجة.

خطوات الدراسة ومحاورها:

تسير الدراسة بعد المقدمة والإطار العام وفقاً للخطوات والمحاور الآتية:

- عرض للإطار النظري والدراسات السابقة.
- عرض منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها، ويتضمن مجتمع وعينة الدراسة وصدق الأداة وثباتها والمعالجات الإحصائية.
- تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، ويتضمن، واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية ومعوقات تطبيقها.
- وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة، ويتضمن منطلقات التصور وأهدافه، ومتطلباته ومعوقات تطبيقه، وعدد من التوصيات الإجرائية.

المحور الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتضمن هذا المحور قسمين هما: الإطار الفكري للمشاركة المجتمعية، والدراسات السابقة،

وهي على النحو الآتي:

القسم الأول: الإطار الفكري للمشاركة المجتمعية في الجامعات:

وللإجابة عن السؤال الأول ومضمونه: ما الاطار الفكري للمشاركة المجتمعية في الجامعات من

حيث مفهومها وأهميتها ومتطلباتها ومعوقاتها؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال تتطلب الضرورة عرض موجز عن نشأة الجامعات اليمنية محل

الدراسة وهي: جامعة عمران، وجامعة البيضاء، وجامعة حجة، حيث أنشئت جامعة عمران عام (2005)، وبدأت الجامعة بشكل مستقل في العام (2007)، وهي تضم (5) كليات منها (3) كليات في مجالات العلوم الإنسانية بها (19) قسماً علمياً، وكليتان في العلوم التطبيقية بها (7) أقسام علمية، بالإضافة إلى مركز أكاديمي واحد للحاسوب، ومركزان بحثيان متخصصان، ويبلغ قوام أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم (240) عضواً، فيما يبلغ عدد طلابها حوالي (5000) طالباً وطالبة طبقاً لإحصائية 2021 (<https://amu.edu.ye>). فيما تأسست جامعة البيضاء بموجب القرار الجمهوري رقم (119) لسنة (2008)، وكانت البداية الفعلية لعمل الجامعة بشكل مستقل هو في العام (2010م)، وتضم (6) كليات تشتمل على (20) قسماً علمياً، بما في ذلك معهد للتعليم المستمر الذي يضم (6) تخصصات في مجال العلوم الطبية لمدة ثلاث سنوات بعد الثانوية، ومركز علمي آخر معني بالتطوير وضمان الجودة، ويبلغ أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم المثبتين والمتعاقدين (356) عضواً، يقومون بتدريس حوالي (2452) طالباً وطالبة بمختلف كليات الجامعة، منهم (155) في برنامج الماجستير وفقاً

إحصائية 2021 (المؤتمر العلمي الثاني، 2021، 41-42)، كما أنشئت جامعة حجة بموجب القرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2008، وكان قد بدء العمل فعلياً عام 2011م، وتضم (5)، كليات منها (2) في العلوم الإدارية والإنسانية بها (10) أقسام علمية، و(3) كليات في العلوم التطبيقية بها (9) أقسام علمية، إضافة إلى مركز التدريب والتعليم المستمر في العلوم الطبية لمدة ثلاث سنوات، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم حوالي (271) عضو، طبقاً لإحصائية 2022. (نيابة شؤون الطلاب، 2022).

مفهوم المشاركة المجتمعية:

يُعد مفهوم المشاركة المجتمعية من المفاهيم التي انتشر استخدامها في السنوات الأخيرة على نطاق واسع، رغم أنها تمتد بجذورها التاريخية إلى عقود مضت، شهدت خلالها العديد من التطورات، وذلك باعتبارها أحد الركائز الأساسية في إحداث التنمية المستدامة (بهجت: ناس، 2006، 79). ويُقصد بالمشاركة المجتمعية بصفة عامة بأنها "الاسهامات، والمبادرات للأفراد، والجماعات، مادية أو عينية ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع والتنسيق بينها، من أجل تحقيق الصالح العام في المجالات المختلفة في المجتمع"، وفي مجال التعليم الجامعي يشار لها بأنها "الجهود التي تبذلها الجامعات والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالجامعة، والعملية التعليمية، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية التي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم الجامعي والمجتمع (صالح؛ وحسن، 2010، 232). كما يشار إليها بأنها "قدرة الجامعة على فهم طبيعة السياق الاجتماعي ومحاولة تغييره إلى الأفضل، من خلال جهود الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع، واستغلال كافة الطاقات البشرية والمالية المتاحة مع التغلب الدائم للمعوقات التي تعترض هذه العملية" (عطية، 2014، 1274).

مما سبق يتبين أن المشاركة المجتمعية سواء في إطار مفهومها العام أو التعليم الجامعي تأكيدها وشموليتها على عدد من العناصر المتداخلة كالتعاون المتبادل، والعلاقات المشتركة بين ذوي المصلحة من أجل تحقيق الصالح العام ومحاولة التغلب على المشكلات المشتركة والارتقاء والنهوض بالعمل في الجامعة والمجتمع والتغيير للأفضل.

أهمية ومنافع المشاركة المجتمعية في الجامعات:

تُعد المشاركة المجتمعية أحد أهم المداخل المعاصرة لتطوير التعليم الجامعي، وعاملاً مساعداً في التغلب على المعوقات التي تعرقل تقدم العملية التعليمية، وهي من أكثر المداخل الإيجابية لتعزيز وتقريب وجهات النظر وإيجاد أرضية تعاون مشتركة بين الجامعات والمجتمع، فمن منافع المشاركة المجتمعية للجامعة، تعزيز علاقة الجامعة مع المجتمع، واستدامة القرارات وقابليتها للتنفيذ بحكم أن

القرار أخذ في الاعتبار اهتمام واحتياجات جميع الأطراف المعنية. (وزارة الإعلام ، 2019، 4)، بما في ذلك تنمية مصادر تمويل جديدة لتلبية احتياجات الجامعة، وإجراء البحوث التطبيقية المستمدة من الواقع العملي، والتدريب العملي في منظمات الأعمال، وتطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا وفق الاحتياجات العلمية والعملية للمجتمع (الناصر، 2017، 144).

ومن منافع المشاركة المجتمعية للمجتمع، التمكين والتشجيع على القيام بدور أكثر فاعلية في المشاريع والقضايا الوطنية ذات الصلة بالتعليم الجامعي، والقدرة على إيصال صوت المجتمع بحيث يصبح شريك في القرارات، وتحسين وتطوير تفاعل المجتمع مع المؤسسات الحكومية والجامعات حيث يكون التفاعل مبنياً على وعي وإمام بأنشطة وبرامج الجامعة (وزارة الإعلام ، 2019، 5)، بما في ذلك الحصول على الاحتياجات اللازمة من الكوادر البشرية المتخصصة، والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية، ونقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي، وإمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات (الناصر، 2017، 145).

وعطفاً على ما سبق يتضح أن المشاركة المجتمعية بالجامعات أصبحت ذات أهمية وضرورة للنهوض بالمجتمع ومواجهة التغيرات السريعة المتلاحقة التي تواجهه بهدف التأقلم مع هذه التغيرات، بما يؤدي إلى تعظيم المردود من المشاركة على قطاعات المجتمع المختلفة بما فيها قطاع التعليم عامة والجامعي خاصة.

مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم الجامعي:

تتنوع مجالات المشاركة المجتمعية بتنوع احتياجات الجامعة واحتياجات المجتمع ومؤسساته،

ويمكن حصر تلك المجالات في الآتي:

المشاركة المتعلقة بأولياء أمور الطلبة وأفراد المجتمع: ويهدف هذا المجال إلى توثيق الصلة بين الجامعة وبين أولياء أمور الطلبة وإعلامهم بالإنجاز الأكاديمي والانضباط السلوكي لأبنائهم، ودعوة القادرين منهم لمساعدة الجامعة مادياً ومعنوياً، وبما يمكن الجامعة من تنفيذ أنشطتها وبرامجها المختلفة، بالإضافة إلى دعوتهم مع المفكرين والمثقفين من أبناء المجتمع المحلي ومن خارجه للمشاركة في الندوات والمؤتمرات داخل الجامعة وخارجها (أحمد، 2009، 34).

الخدمة المجتمعية وتعبئة موارد المجتمع: يسعى هذا المجال إلى تسهيل استخدام مباني وموارد المؤسسة في تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية، وتنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية، بما في ذلك القيام بالبحوث والمؤتمرات والندوات التي تسهم في حل مشكلات المجتمع، وعقد اتفاقيات مع المؤسسات الإنتاجية وتقديم البحوث التطبيقية والاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة (محمد، 2006، 79)، بما

في ذلك قيام الجامعة واهتمامها ببرامج التعليم المستمر لأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة في صورة برامج تعليمية ودورات تدريبية قصيرة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى توظيف موارد وإمكانات المجتمع وما يسهم به رجال الأعمال والشركات من دعم مادي ومالي للجامعة لتنفيذ الأنشطة التربوية المختلفة في المجتمع المحلي (السلطان، 2005، 11).

الخدمات الإرشادية والتوعوية والترفيهية: تسعى الجامعات إلى تقديم الخدمات الإرشادية والتوعية من خلال طرح برامج وندوات ومحاضرات تعنى بجوانب الإرشاد الأسري، والتشئة الاجتماعية وبرامج التوعية الصحية بما في ذلك التوعية بمخاطر المخدرات والكحوليات والتدخين وقضايا التطرف الإرهاب وغيرها، وهذه البرامج بدورها تولد شراكة تثقيفية بين الجامعة وبين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، كما تتيح الجامعة مرافقها سواء ما يتصل منها بالملاعب الرياضية والصالات المغلقة، والمكتبات العامة والمتخصصة، أو المعامل والمختبرات والمتاحف والمتنزهات والحدائق العامة لأفراد المجتمع للأغراض الترفيهية خاصة في الفترة المسائية ويأتي هذا ترسيخاً لمبدأ تدعيم ربط الجامعات بمجتمعاتها المحلية (السلطان، 2005، 12).

متطلبات المشاركة المجتمعية في التعليم الجامعي:

للمشاركة المجتمعية أهمية وقيمة ومنافع ومجالات فإن لها متطلبات ينبغي توافرها حتى تؤدي نتائجها المرغوبة، ولعل من أهمها: توافر إطار اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي يحفز المواطنين على المشاركة في تنمية المجتمع، ويسمح لهم بالتأثير في القرارات، وذلك من خلال إيجاد صيغة ملائمة لتطبيق المشاركة واللامركزية، وزيادة دور المجتمع المدني وكافة مؤسسات المجتمع في المشاركة في وضع سياسات التعليم وتنفيذها وفقاً لاحتياجات المجتمع ومواطنيه، والمشاركة الفاعلة لكافة فئات المجتمع بمؤسساته المختلفة المدنية غير الربحية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص. كما تتطلب المشاركة وعى أفراد المجتمع بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفهما للعوامل وقوى المجتمع التي تفرزها، واقتناعاً بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة؛ أي أن المشاركة الحقيقية تتطلب وعياً، ومسئولية، وقدرات ورغبة، ومهارات تنظيمية، وإدراكاً من جانب الحكومة لقيمة مشاركة المواطن، وعزمها على تدعيمها، مع وضع مدخل شامل لمشاركة الأسرة والجامعة والمجتمع يتسق بين إسهامات المجتمع وأهداف الجامعة (جوان، 2013، 22).

معوقات المشاركة المجتمعية في التعليم الجامعي:

توجد مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق فاعلية المشاركة المجتمعية منها ما يتعلق بالجامعة ومنها ما يتعلق بالمجتمع ومؤسسات المختلفة، ويمكن اجمال معيقات تفعيل المشاركة المجتمعية فيما يلي:

معوقات تتعلق بالجامعة: وتتمثل في عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للجامعة وغموض الأهداف فيما يخص خدمة المجتمع والمشاركة المجتمعية، وضعف اهتمام الجامعة بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية للأنشطة والخدمات (محمد، 2017، 19)، وغياب جوانب المرونة الإدارية، وعدم توفر الوحدات التسويقية وقنوات الاتصال المعنية بتطوير المشاركة المجتمعية (السلطان، 2005، 15)، إضافة إلى انشغال الجامعة بأدوارها في التدريس والبحث، وضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات المؤسسات الانتاجية والخدمية في المجتمع، وانعزال الجامعة عن مجريات الحياة في المجتمع، وجمود اللوائح التي تحكم علاقة الجامعة بالمجتمع (الدلامي، وجاد، د.ت، 25)، وضعف مصادر التمويل، وندره الكادر البشري القادر على التخطيط (أبو عز؛ وعيسى، 2018، 39).

معوقات تتعلق بالمجتمع: وتتمثل في عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات الخدمية المقدمة للمجتمعات المحلية، وضعف ثقة مؤسسات وقطاعات المجتمع بالخدمات التي تقدمها الجامعة وضعف قناعاتها بالفائدة العملية لها (محمد، 2017، 19)، ورفض بعض الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية لعدم قناعتهم بالفكرة (محمود؛ وناجي، 2008، 46)، كما أن انخفاض مستوى المعيشة، وعدم كفاية الدخل الفردي حال دون قدرة الأفراد على المشاركة في مشروعات الخدمة المجتمعية التي تقدمها الجامعة (شادي، 2020، 830). ويمكن التغلب على تلك المعوقات من خلال نشر ثقافة المشاركة المجتمعية في الوسط الجامعي والمحلي، وإعادة النظر في القوانين بما يجعلها تلبى مفهوم المشاركة المجتمعية وتسهل التعاون المشترك بين الجامعات والمجتمع، وتطبيق مبدأ الشفافية لتوطيد الثقة بين الجامعة والمجتمع، وتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع، وتوطيد التواصل بين الجامعة والمجتمع.

القسم الثاني: الدراسات السابقة:

يتم عرض الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها من الأحدث إلى الأقدم في إطار مجموعتها سواء كان ذلك على مستوى الدراسات المحلية أو العربية أو الأجنبية، وهي على النحو الآتي:

أ. على مستوى الدراسات المحلية، دراسة محمد (2021) التي هدفت إلى معرفة معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية، والتعرف على أثر وفروق متغيرات الدراسة تعزى للمؤهل العلمي والوظيفة وسنوات الخبرة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع المعلومات تكونت في صورتها النهائية من (32) عبارة موزعة على أربعة مجالات ووجهت لعدد (119) فرداً، وهم يمثلون جميع أفراد العينة موزعين على رئاسة جامعة عدن والكليات والمراكز العلمية التابعة لها، وكشفت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات في المشاركة المجتمعية لجميع المجالات جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.92) ونسبة مئوية (78,6%)

وانحراف معياري بلغ (0,506)، كما كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لجميع متغيرات الدراسة.

وقام زواحي بدراسة (2021) هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة من خلال التعرف على مفهوم خدمة المجتمع، وأهم أهداف الجامعة لخدمة المجتمع، وأهم الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع، وعرض الخبرات العالمية في ذات المجال، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي القائم على تفسير وتحليل الأدبيات ذات الصلة، وخلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع.

وهدفت دراسة الضبياني والعنسى وشداد (2018) إلى التعرف على دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق ذلك استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة مكونة من (40) عبارة، وبعد التأكد من صدقها وثباتها تم توزيعها على عينة طبقية عشوائية بلغت (103) عضو هيئة تدريس بنسبة (30%) من المجتمع الأصلي، ومن بين ما كشفت عنه الدراسة من نتائج، ضعف دور الجامعة في خدمة المجتمع حيث جاء في المرتبة الأولى مجال التعليم والتدريب المستمر، وفي المرتبة الأخيرة مجال تقديم الاستشارات.

وأجرى أبو شيحة (2016) دراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور جامعة صنعاء نحو خدمة المجتمع المحلي في ضوء متطلبات الجودة الشاملة من خلال تشخيص واقع الجامعة ومشكلاتها وأبرز الاتجاهات المعاصرة لقيام الجامعة بأدوارها نحو خدمة المجتمع، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي وأسلوب دلفاي والاستبانة كأداة مكونة من (78) عبارة موزعة على خمسة مجالات وجهت للجنة تسيير مكونة من (15) خبيراً وفق أسلوب دلفاي، وتوصلت الدراسة إلى أن المجالات مجتمعة حصلت على درجة موافقة عالية في الجولتين الأولى والثانية وبمتوسط حسابي عام ما بين (2,65-2,79) وبنسبة مئوية ما بين (88%-93%) على التوالي من إجمالي استجابات الخبراء، وفي ضوء النتائج خرجت الدراسة بتصور مقترح لتطوير أداء جامعة صنعاء نحو خدمة المجتمع المحلي.

فيما هدفت دراسة بن بريك (2014) إلى إبراز العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال وظائفها وواقع هذه العلاقة مع توضيح أهم المفاهيم التي تبرز مبررات تدعيم هذه العلاقة، مستخدمة لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على دراسة وتحليل الأدبيات ذات الصلة والدراسات السابقة، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعة لها سمات تميزها عن غيرها كونها منظمة متعددة الأهداف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وإن قضية العلاقة بين الجامعة والمجتمع أصبحت قضية عالمية تجد الاهتمام من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأن الجامعة لها كيبيرتجاه الثورة المعلوماتية والمعرفية ولها القدرة على التعامل مع العلم والتنمية.

ب. على مستوى الدراسات العربية، دراسة عامر(2021) التي هدفت إلى التعرف على واقع ومعوقات تفعيل الإدارة الذاتية في تفعيل المشاركة المجتمعية وسبل تطويرها بمدارس قوسينا الرسمية للغات بمديرية شبين الكوم التعليمية بمحافظة المنوفية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع المعلومات تضمنت (33) عبارة موزعة على ثلاثة محاور، وبعد التأكد من صدقها وثباتها طبقت على عينة عشوائية طبقية بلغت (75) فرداً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن إجمالي عبارات محاور الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الإجمالي لعبارات محور ممارسات الإدارة الذاتية لتفعيل المشاركة المجتمعية (3.37)، وأن إجمالي عبارات محور معوقات الإدارة الذاتية في تفعيل المشاركة المجتمعية بلغ متوسطه حوالي (3.78)، فيما جاءت عبارات محور سبل تطوير الإدارة الذاتية في تفعيل المشاركة المجتمعية بمتوسط بلغ(3.81).

وأجرى عبد الفتاح (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم والكشف عن معوقات تحقيقها في التعليم العام بمحافظة الفيوم وأسباب العزوف عنها، مع تقديم مقترحات لتطويرها وبما يحقق أهدافها المنشودة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة "المنهج الوصفي" مع توظيف "الاستبانة" كأداة لجمع المعلومات ووجهت لعينة عشوائية قوامها (374) من مديري المدارس ورؤساء أقسام المشاركة المجتمعية بالإدارات التعليمية بالمحافظة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ولعل أهمها: أن درجة الموافقة على عبارات محور واقع دعم المشاركة المجتمعية جاءت بدرجة منخفضة، وقدمت الدراسة تصور مقترح يهدف إلى تطوير المشاركة المجتمعية في التعليم العام بمحافظة الفيوم.

كما قام عبد الرزاق (2018) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعات السورية والمنظمات غير الحكومية في مجال العمل التطوعي، وإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الشراكة، والخروج بتصور مقترح لتفعيل الشراكة في العمل التطوعي بين الجامعات السورية والمنظمات غير الحكومية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة "المنهج الوصفي" و"الاستبانة" كأداة لجمع المعلومات، حيث تم تصميم استبانتين، الأولى لقياس التحديات التي تواجه المهجرين في مراكز الإيواء، إذ جاء قسمها الأول ليعبر عن البيانات الأولية لأفراد العينة، فيما جاء القسم الثاني لبيان محاور وعبارات الاستبانة المكونة من (48) عبارة موزعة على (8) محاور، وبعد التأكد من صدقها وثباتها تم توزيعها على عينة عشوائية بلغت (375) فرداً، فيما اهتمت الاستبانة الثانية بقياس واقع الشراكة والمعوقات، وتكونت من (127) عبارة موزعة على ثلاثة محاور طبقت على عينة عشوائية بلغت (1054) فرداً، وكشفت الدراسة عن وجود فروق دالة لبعض المتغيرات، وفروق غيردالة لبنود ومتغيرات أخرى، وخلصت بوضع تصور مقترح للشراكة المجتمعية بين الجامعات السورية والمنظمات غير الحكومية لتفعيل العمل التطوعي.

وأجرى الناصر(2017) دراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة القصيم من خلال رصد واقع المشاركة المجتمعية، والكشف عن معوقاتها في من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جامعة القصيم، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث "المنهج الوصفي" مع توظيف "الاستبانة" كأداة لجمع المعلومات موجّهة لأفراد العينة العشوائية من أعضاء هيئة التدريس بواقع 10% وعددهم (233) عضو والطلاب بواقع 2,5% وعددهم (837) طالباً، وبناءً على ذلك بينت نتائج الدراسة أن المشاركة المجتمعية بجامعة القصيم تتحقق بدرجة متوسطة من وجهة نظر الطلاب بينما تتحقق بدرجة كبيرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما كشفت النتائج أن أهم معوقات تحقيق المشاركة المجتمعية تكمن في ضعف معرفة الطلاب بالخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية المقدمة من الجامعة، وشعور أعضاء هيئة التدريس بعدم الاهتمام بهم بسبب اكتفاء المؤسسات الإنتاجية بما لديهم من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها، وقلة اهتمام القيادات الجامعية بنشر ثقافة المشاركة المجتمعية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وخرجت الدراسة بتقديم تصور مقترح من شأنه زيادة فاعلية الجامعة في تحقيق المشاركة المجتمعية.

كما قام غانم (2015) بدراسة هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم وطبيعة وآليات الجامعات المشاركة مجتمعياً، وأدوار قيادتها في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة "المنهج الوصفي التحليلي" المعتمد على تحليل الوثائق المرتبطة بتجارب بعض الدول والجامعات العالمية مكتبياً، لاستخلاص مضامينها لدعم المشاركة المجتمعية في الجامعات المصرية، ومن بين أهم ما توصلت إليها الدراسة المطالبة بضرورة إعادة بيانات المهمة والرسالة والقيم للجامعات المصرية بما يضمن تأكيدها على المشاركة المجتمعية، وتطبيق أساليب واكتساب مهارات قيادية حديثة.

ج. على مستوى الدراسات الأجنبية، كدراسة "ميوزي" (2018، Muse) التي هدفت إلى الكشف عن كيفية إدراك الشركاء المجتمعيين للنتائج والمخرجات المرغوبة المتعلقة بالشراكة مع الجامعات في الولايات المتحدة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة الاستكشافية النوعي القائم على المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع عينة مكونة من (22) فرداً من العاملين في المؤسسات المجتمعية وجامعة إقليم الجبل الغربي في الولايات المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن النتائج، والمخرجات المتعلقة بالجامعة والمؤسسات المجتمعية تحدد من خلال الموارد والأصول المتعلقة بالجامعة والمؤسسات، وأن الشراكة الجامعية المجتمعية تساعد على تعزيز التنافسية المؤسسية الجامعية وتطوير قدرات وكفاءة المؤسسات المجتمعية.

وهدفت دراسة مولابي" (Molaba,2016) إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط التنموي المتكامل لبلدية (Lebelle-Nkumpi) المحلية، جنوب أفريقيا، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة عشوائية طبقية بلغت (37) فرداً من المسؤولين في البلدية ومن الأعضاء الممثلين للمجتمع المحلي ومن مسؤولي المؤسسات المدنية المجتمعية ومنظمات الأعمال، وقد كشفت الدراسة عن عدم مشاركة أفراد المجتمع المحلي للبلدية في اتخاذ القرارات المتخذة في عملية التخطيط التنموي المتكامل.

وأجرى"جوز يفويسز" (Jozefowicz,2015) بدراسة هدفت إلى بحث العوامل المؤثرة على الشراكات بين الجامعات والمؤسسات غير الهادفة للربح، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة النوعي القائم على المقابلات الشخصية التي تم إجرائها مع عينة مكونة من(12) فرداً من قيادات المؤسسات غير الربحية التي تعقد الشراكات مع الجامعات في ولاية كنتاكي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العوامل المؤثرة على نجاح الشراكات بين الجامعات والمؤسسات غير الربحية تتمثل في الثقة المتبادلة، والتواصل الواضح، والرؤية المشتركة، والقيم التي تحدد الاحتياجات بين الجامعة والمؤسسة، كما أن الشراكات من الأدوات الفعالة في تلبية الاحتياجات والتغلب على المشكلات التي تواجه الجامعات والمؤسسات غير الربحية.

وفي ضوء العرض السابق يمكن القول أن جميع الدراسات السابقة جاءت ميدانية معتمدة على المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، إلا أن دراسة "ميوزي"(2018) ودراسة جوز يفويسز(2015) اعتمدتا على منهج دراسة الحالة الاستكشافية والنوعي والمقابلة الشخصية كأداة لجمع المعلومات، فيما جاءت الثلاث الدراسات المتبقية نظرية فلسفية وهي: دراسة زواحي (2021) ودراسة بن بيريك (2024) ودراسة غانم (2015)، وقد أفادت جميع الدراسات الحالية من زوايا متعددة سواء ما يتصل بالمنهجية أو النتائج التي توصلت إليها، وهي بذلك تتشابه مع معظمها في المنهجية المتبعة القائمة على المنهج الوصفي والاستبانة كأداة، وتختلف معها زماناً ومكاناً وموضوعاً باستثناء دراسة محمد (2021)، التي تناولت معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن، وتختلف الدراسة الحالية عنها كونها استهدفت واقع ومعوقات المشاركة المجتمعية في ثلاث جامعات يمنية ناشئة هي جامعة عمران وجامعة البيضاء وجامعة حجة، وهدفت إلى بناء تصور مقترح وهو ما لم يكن من أهداف معظم الدراسات باستثناء دراسة الناصر (2017) وبن بيريك (2014).

ثالثاً: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية:

وتشتمل إجراءات الدراسة الميدانية مجتمع وعينة الدراسة وخصائصها، وأداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة من حيث إعدادها ووصفها وتقنياتها.

مجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة حديثاً منذ خمسة عشر عاماً والمتمثلة في جامعات (عمران، وحجة، والبيضاء)، ويتكون مجتمع الدراسة من (84) عضواً من القيادات الأكاديمية في الجامعات المذكورة، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية تكونت من (65) من القيادات الأكاديمية من رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ونوابهم في جميع الجامعات ورؤساء الأقسام العلمية، وبعد التأكد من صدق وثبات الأداة تم توزيعها على جميع أفراد العينة المكون من (65) عضواً من قيادات المؤسسات الجامعية محل الدراسة إلكترونياً، وتم استرجاع عدد (53) صالحة منها (52)، وهي بذلك تمثل ما نسبته (62%) من المجتمع الأصلي، ويوضح الجدول (1) توزيع عينة الدراسة وخصائصها.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجامعة	حجة	21	40.4
	عمران	17	32.7
	البيضاء	14	26.6
	المجموع	52	100%
المسمى الوظيفي	رؤساء الجامعات ونوابهم، وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء المراكز العلمية ونوابهم.	28	53.8
	رؤساء الأقسام العلمية	24	46.2
	المجموع	52	100%
سنوات الخبرة	أقل من (5) سنوات	19	38.5
	من (6-10) سنوات	21	40.4
	أكثر من (10) سنوات	12	23.1
المجموع		52	100%

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة ولتحقيق أهداف الدراسة، تم بناء استبانة لقياس واقع المشاركة المجتمعية تبعاً لمقياس ليكرت الخماسي (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً). وتكونت الأداة في صورتها الأولية من (47) فقرة موزعة على محورين بعد البيانات العامة لعينة الدراسة، الأول متعلق بواقع المشاركة المجتمعية والثاني يتعلق بمحور معوقات المشاركة المجتمعية.

صدق الاستبانة: صدق المحتوى (المحكمين)

تم التحقق من صدق محتوى الاستبانة، عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين وعددهم (7) من المختصين في الجامعات اليمنية، وطلب منهم تقييم درجة ملاءمة فقرات الاستبانة لما وضعت لقياسه، وانتمائها للمجال الذي تنتمي إليه، ودرجة الصياغة اللغوية للفقرات، واقتراح التعديلات المناسبة، وعلى ضوء تعديلات المحكمين وملاحظاتهم، تم إجراء التعديلات والتصويبات في الصياغة وحذف وإضافة بعض الفقرات، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (48) فقرة موزعة على محورين رئيسيين هما: محور واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة ويتكون من (26) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، ومحور معوقات المشاركة المجتمعية ويتكون (22) فقرة موزعة على محورين، وبحسب ما يوضحها الجدول (2).

جدول (2): مجالات ومحاور الاستبانة وعدد العبارات بكل جزء ومحور

عدد العبارات	موضوعه	المجال/المحور
26	واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة	المحور الأول
8	• مجال البحث العلمي.	المجال الأول
8	• المجال المعرفي.	المجال الثاني
10	• مجال الخدمة المجتمعية.	المجال الثالث
22	معوقات المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة.	المحور الثاني
10	• معوقات تعزى للجامعة.	المجال الأول
12	• معوقات تعزى للمجتمع.	المجال الثاني
48		المجموع

ثبات الاستبانة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، والجدول (3) يبين معاملات ثبات الاستبانة.

جدول (3): معاملات ثبات الاستبانة

كروناخ ألفا	المجال
.97	مجال البحث العلمي
.95	المجال المعرفي
.96	الخدمة المجتمعية
.98	محور واقع المشاركة المجتمعية ككل
.87	معوقات تعزى للجامعة
.93	معوقات تعزى للمجتمع
.94	معوقات المشاركة المجتمعية ككل

يلاحظ من الجدول (3) أن معامل ثبات استبانة تفعيل المشاركة المجتمعية لدى أفراد عينة الدراسة في الجامعات اليمنية الناشئة، بواسطة معامل كرونباخ ألفا بلغت (0.98). للدرجة الكلية المحور الواقع وتراوحت بين (0.95-0.97)، فيما بلغت الدرجة الكلية لمحور المعوقات (0.94) وتراوحت بين (0.93-0.87)، وهذه القيم عالية جداً وهي بذلك تُعد مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وذلك بالأساليب

الإحصائية الآتية:

- مقياس ليكرت حيث قام الباحث بتحويل استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة إلى تقديرات، وقد مُنحت الإجابات الدرجات (1،2،3،4،5)، وتم حسابات المدى (5-1=4) وتقسيمه على مستويات المقياس، كما يوضحها الجدول (4)

جدول (4): متوسطات إجابات العينة وفقاً لمقياس ليكرت

الرقم	القيمة عند الإدخال	المدى المتوسط	درجة تحقق المعيار
1	5	4.21 - 05	كبيرة جداً
2	4	4.20 - 3.41	كبيرة
3	3	3.40 - 2.61	متوسطة
4	2	2.60 - 1.81	ضعيفة
5	1	1.80 - 01	ضعيفة جداً

- معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول والثاني.
- استخدام الاختبار التائي (ت) (t-test) لعينتين مستقلتين. (لمتغير المسمى الوظيفي).
- تحليل التباين الأحادي أنوفا (ف) (One Way Anova) لمتغيري الجامعة وسنوات الخبرة.

رابعاً: عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

ويتضمن محورين هما: محور واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة، ومحور

معوقات المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة، وتفصيلاً لذلك في الآتي:

المحور الأول: واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية.

هذا المحور معني بالإجابة عن السؤال الثاني ونصه: ما واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات

اليمنية الناشئة من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية؟

في هذا المحور يتم تحليل استجابة أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول المتعلق بواقع

المشاركة المجتمعية في الجامعات الحكومية الناشئة في ثلاثة مجالات هي: مجال البحث العلمي، المجال المعرفي، مجال الخدمة المجتمعية، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمقياس ليكرت الخماسي والترتيب التنازلي للفقرات تبعاً للمتوسطات الحسابية بأقل قيمة للانحراف المعياري، وبحسب ما تبينه الجداول (4، 5، 6، 7).

1. عرض نتائج مجال البحث العلمي:

يتضمن هذا المجال (8) فقرات تتعلق بمجال البحث العلمي تم احتساب المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لفقرات المجال ككل ثم على مستوى كل فقرة من فقراته على حدة وترتيبها

ترتيباً تنازلياً وفقاً لتقديرات أفراد العينة كما هو مبين في الجدول (5).

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابة أفراد العينة على فقرات مجال

البحث العلمي

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	تشجع الجامعة هيئة التدريس للقيام بالبحوث المعنية بالمجتمع ومشكلاته.	2.73	1.330	متوسطة
2	تركز الجامعة على ما يستجد من تطورات في مجالات البحث المتعلقة بالمجتمع.	2.50	1.244	ضعيفة
3	تشرك الجامعة الفئات المستفيدة من الأبحاث عند مناقشة نتائجها.	2.36	1.172	ضعيفة
4	تنسق الجامعة مع مؤسسات المجتمع في الخطط البحثية السنوية.	2.32	1.149	ضعيفة
5	تسوق الجامعة المشروعات البحثية لدى المؤسسات الإنتاجية بهدف تمويلها.	2.25	1.202	ضعيفة
6	تنسق الجامعة مع مؤسسات المجتمع للاستفادة من نتائج بحوث الجامعة.	2.15	1.226	ضعيفة
7	تقدم الجامعة الدعم المناسب للبحث العلمي ذي الصلة بالمجتمع.	2.07	1.218	ضعيفة
8	تقدم الحوافز المادية للباحثين المتميزين في خدمة المجتمع.	1.88	1.114	ضعيفة
	المجال ككل	2.28	1.081	ضعيفة

يتضح من الجدول (5) أن تقديرات أفراد عينة الدراسة بشأن واقع المشاركة المجتمعية لفقرات مجال البحث العلمي ككل جاءت بدرجة ضعيفة وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.28)، وهو أقل من المتوسط النظري (3)، وانحراف معياري (1.08)، حيث حصلت فقرات هذا المجال على متوسط حسابي تراوح بين (2.73 - 1.88) وانحراف معياري تراوح بين (1.33 - 1.11)، وبدرجة موزعة (متوسطة وضعيفة)، وقد جاءت فقرة واحدة فقط في هذا المجال بدرجة متوسطة وهي الفقرة (1)، والتي تنص على: "تشجع الجامعة هيئة التدريس للقيام بالبحوث المعنية بالمجتمع ومشكلاته"، حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ (2.73)، وهو أعلى متوسط في هذا المجال وبتقدير متوسط، وربما يعزى ذلك إلى إدراك قيادات الجامعات بأهمية البحوث والدراسات العلمية ودورها في تحسين مكانة، وإدراجها

ضمن قائمة التصنيفات العالمية. بينما جاءت بقية الفقرات من (2-8) بين متوسط حسابي (2.50)، و(1.88)، وبانحراف معياري (1.24-1.11) وبدرجة ضعيف، لتحل في المرتبة الأخير الفقرة (8)، التي تنص على: "تقدم الجامعة الحوافز المادية للباحثين المتميزين في خدمة المجتمع"، حيث حصلت على أدنى متوسط حسابي في هذا المحور بلغ (1.88) وانحراف معياري (1.11) وتقدير لفظي ضعيف، وربما يعزى ذلك إلى ضعف التمويل وتوقف الموازنة العامة للجامعات بفعل الحرب منذ سنوات.

2. عرض نتائج المجال المعرفي:

يتضمن هذا المجال (8) فقرات تتعلق بالمجال المعرفي تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال ككل ثم على مستوى كل فقرة من فقراته على حده وترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً لتقديرات أفراد العينة كما هو مبين في الجدول (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابة أفراد العينة على فقرات المجال

المعرفي

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	تربط التخصصات العلمية بمتطلبات سوق العمل.	2.82	.984	متوسطة
2	تقدم برامج تعليمية موازية تحقيقاً لأهداف التعليم المستمر.	2.76	1.040	متوسطة
3	تتيح للمؤسسات المشاركة في تطوير برامجها.	2.40	.975	ضعيفة
4	تنسق مع المنظمات في تدريب المعلمين في التعليم العام.	2.30	1.146	ضعيفة
5	تشرك المستفيدين في عمليات التقويم والتطوير بالجامعة.	2.26	.972	ضعيفة
6	تنظم مع المؤسسات ورشاً لطلبة الكليات في مجال خدمة المجتمع.	2.19	1.048	ضعيفة
7	تتعاون مع المنظمات في عقد ندوات لفئات المجتمع بما يلبي احتياجاتهم.	2.15	1.055	ضعيفة
8	تنسق الجامعة مع مؤسسات المجتمع لبرامج لمحو الأمية وتعليم الكبار.	2.00	.970	ضعيفة
المجال ككل		2.3654	.87126	ضعيفة

يتضح من الجدول (6) أن واقع المشاركة المجتمعية بشأن المجال المعرفي لفقرات المجال ككل جاءت بدرجة ضعيفة، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.36)، وهو أقل من المتوسط العام (3)، وبانحراف

معياري (0.87)، حيث حصلت فقرات هذا المجال على متوسط حسابي تراوح بين (2.00-2.82) وبانحراف معياري تراوح بين (1.11- 984)، وبدرجة موزعة (متوسطة وضعيفة)، وقد جاءت فقرتان فقط في هذا المجال بدرجة متوسطة وهي الفقرتين (1،2) حيث جاءت الفقرة (1) والتي تنص على: تربط الجامعة التخصصات العلمية بمتطلبات سوق العمل. وحصلت على متوسط حسابي بلغ (2.82) وانحراف معياري (098)، تلتها الفقرة (2) والتي تنص على: "تقدم الجامعة برامج تعليمية موازية تحقيقاً لأهداف التعليم المستمر". وحصلت على متوسط حسابي بلغ (2.76) وانحراف معياري (1.04)، وربما يعزى ذلك إلى أن التخصصات المرتبطة بسوق العمل تحظى بإقبال واهتمام الطلاب وأولياء أمورهم، وفي نفس الوقت مسايرة التوجهات العالمية في هذا المجال. لتحل بقية فقرات المجال (3-8) بين متوسط حسابي (2.40، 2.00) وبدرجة ضعيفة، وجاءت الفقرة (8) والتي تنص على: "تسوق الجامعة مع مؤسسات المجتمع لبرامج لمحو الأمية وتعليم الكبار" على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.00). ويعزى ذلك إلى غياب التواصل والتعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع فيما يخص دعم برامج محو الأمية.

3. عرض نتائج مجال الخدمة المجتمعية:

يتضمن هذا المجال (10) فقرات تتعلق بالمجال المعرفي تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال ككل ثم على مستوى كل فقرة من فقراته على حدة وترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً لتقديرات أفراد العينة كما هو مبين في الجدول (7).

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابة أفراد العينة لفقرات

مجال الخدمة المجتمعية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	تتيح الجامعة للمجتمع المحلي الاستفادة من إمكاناتها المختلفة.	2.73	1.139	متوسطة
2	للجامعة شراكات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع المحلي.	2.69	1.213	متوسطة
3	تحفز الجامعة منتسبيها على المشاركة في الأعمال التطوعية.	2.59	1.240	ضعيفة
4	يتم تمثيل أطراف المجتمع البارزين في مجالسها وفقاً للقانون.	2.53	1.320	ضعيفة
5	توفر قنوات اتصال فعال بين الجامعة وبين مؤسسات المجتمع.	2.50	1.146	ضعيفة
6	تقدم الجامعة برامج توعوية تفيد المجتمع عند المخاطر والأوبئة.	2.50	1.111	ضعيفة
7	تشرك ممثلين عن المجتمع في لجنة وضع الخطة الاستراتيجية.	2.36	1.066	ضعيفة

ضعيفة	1.118	2.34	تتسق مع المنظمات لتقديم مشروعات تطوعية لخدمة المجتمع	8
ضعيفة	1.035	2.21	تقدم خدمات استشارية لمؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة.	9
ضعيفة	1.073	1.84	لديها ميزانية مخصصة لدعم المشاركة المجتمعية.	10
ضعيفة	.990	2.43	المجال ككل	

يتضح من الجدول (7) أن واقع المشاركة المجتمعية فيما يخص مجال الخدمة المجتمعية ككل جاءت ضعيفة كسابقاتها، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.43) وانحراف معياري (0.99)، حيث حصلت فقرات هذا المجال على متوسط حسابي تراوح بين (1.84-2.73) وانحراف معياري تراوح بين (1.139-1.073)، وبدرجة موزعة (متوسطة وضعيفة)، وقد حصلت الفقرتان (1،2) واللاتي ينصان على " تتيح الجامعة للمجتمع المحلي الاستفادة من إمكانياتها المختلفة"، وللجامعة شراكات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع المحلي "المرتبة الأولى والثانية على التوالي وبمتوسط حسابي (2.69-2.72) وانحراف معياري (1.13-1.21) وبقدير متوسط، في حين حلت بقية الفقرات (3-10) بين متوسط حسابي (2.59-1.84)، وانحراف معياري (1.73-1.84) وبدرجة ضعيفة، فيما حصلت الفقرة (10) التي تنص على: "لدى الجامعة ميزانية مخصصة لدعم المشاركة المجتمعية" على أدنى متوسط حسابي بلغ (1.84) وانحراف معياري (1.07)، ويعزى ذلك إلى غياب الأطر التشريعية المنظمة وتوقف الموازنة المخصصة للجامعات بفعل الحرب الدائرة منذ سبع سنوات.

4. عرض نتائج محور واقع المشاركة المجتمعية ككل:

يتضمن هذا المحور (3) مجالات هي: مجال البحث العلمي، المجال المعرفي، مجال الخدمة المجتمعية تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور ككل ثم على مستوى كل مجال من مجالاته على حدة وترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً لتقديرات أفراد العينة كما هو مبين في الجدول (8).

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابة أفراد العينة على كل مجالات واقع المشاركة المجتمعية في الجامعات الحكومية الناشئة مرتبة تنازلياً

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	مجال الخدمة المجتمعية.	2.43	.990	ضعيفة
2	المجال المعرفي.	2.36	.871	ضعيفة
3	مجال البحث العلمي.	2.28	1.081	ضعيفة
	المجال ككل	2.36	.948	ضعيفة

من بيانات الجدول (8) بشأن محور واقع المشاركة المجتمعية على المجالات ككل من وجهة نظر أفراد العينة في الجامعات الثلاث محل الدراسة يتبين أن جميع مجالات الأداة ككل جاءت بدرجة ضعيفة ومتوسط حسابي عام بلغ (2.36)، وهو أقل من المتوسط العام (3)، وانحراف معياري (0.948)، كما أن جميع المجالات حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (2.28- 2.43) ودرجة ضعيفة، وقد حصل مجال خدمة المجتمع على المرتبة الأولى، تلاها في المرتبة الثانية المجال المعرفي ليحل في الأخير مجال البحث العلمي وبمتوسط حسابي تراوح بين (2.23، 2.36، 2.28)، على التوالي ودرجة تقدير ضعيف. وهي بذلك تتفق مع نتائج دراسة عبد الفتاح (2019)، ونتائج دراسة مولابي (Molaba, 2016) التي أكدت في المجمل على ضعف المشاركة المجتمعية، وتختلف مع دراسة الناصر (2017) الذي جاءت استجابة أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القصيم بدرجة كبيرة.

المحور الثاني: معوقات المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية.

يهدف هذا المحور إلى الإجابة عن السؤال الثالث الذي نصه: ما معوقات تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية؟

وهذا المحور يستهدف تحليل، ومناقشة نتائج الدراسة لاستجابة أفراد عينة الدراسة ذات الصلة بفقرات المحور الثاني المتعلق بمعوقات المشاركة المجتمعية في الجامعات الحكومية الناشئة في مجالين هما: معوقات تعزى للجامعات، معوقات تعزى للمجتمع، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمقياس ليكرت الخماسي مرتبة الفقرات تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية، وكما توضحه الجداول 9، 11، 10 في الآتي:

1. عرض نتائج المعوقات التي تعزى للجامعة:

يتضمن هذا المجال (10) فقرات متعلقة بمجال المعوقات التي تعزى للجامعة تم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال ككل ثم على مستوى كل فقرة من فقراته على حدة وترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً لتقديرات أفراد العينة كما هو مبين في الجدول (9).

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابة أفراد العينة على فقرات

معوقات تعزى للجامعات

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	ضعف الموارد المالية والمادية اللازمة لتفعيل المشاركة المجتمعية.	3.98	1.260	كبيرة
2	غياب وحدات تسييق وتسويق المشروعات والخدمات الجامعية.	3.90	1.014	كبيرة
3	قلة تدريب هيئة التدريس على المشاركة المجتمعية.	3.86	1.103	كبيرة
4	عدم وجود إدارة تعني بشئون خدمة المجتمع في الجامعة.	3.78	1.108	كبيرة
5	ضعف الإعلان عن برامج المشاركة المجتمعية داخل الجامعة.	3.75	1.100	كبيرة
6	افتقار الجامعة إلى خطة عملية للمشاركة المجتمعية.	3.57	1.242	كبيرة
7	ضعف ارتباط البحوث بالمشكلات الواقعية في المجتمع.	3.51	1.093	كبيرة
8	كثرة انشغال الهيئة التدريسية .	3.46	1.179	كبيرة
9	ضعف التزام القيادات الجامعية وهيئة التدريس والعاملين بمسؤولياتهم الاجتماعية.	3.36	1.029	متوسطة
10	ضعف ارتباط المقررات الجامعية بحاجات المجتمع.	3.36	.88625	متوسطة
	المجال ككل	3.65	.748	متوسطة

يتضح من الجدول (9) أن معوقات المشاركة المجتمعية ذات الصلة بالجامعة ككل بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وبانحراف معياري (0.748)، حيث حصلت فقرات هذا المجال على متوسط حسابي تراوح بين (3.36-3.98) وبانحراف معياري تراوح بين (1.260- 0.886). وبدرجة موزعة (كبيرة ومتوسطة)، وقد حصلت الفقرة (1) والتي تنص على: "ضعف الموارد المالية والمادية اللازمة لتفعيل المشاركة المجتمعية" على أعلى درجة معوق وبمتوسط حسابي بلغ (3.98)، وبانحراف معياري (1.26)، ويعزى ذلك إلى توقف الموازنة المخصصة للجامعات بفعل الحرب الدائرة منذ أكثر من سبع سنوات، ناهيك عن غياب الأطر التشريعية المنظمة، وفي المقابل جاءت الفقرتان (9، 10) واللاتي ينصان على: "ضعف ارتباط المقررات الجامعية بحاجات المجتمع"، و"ضعف التزام القيادات الجامعية وهيئة التدريس والعاملين بمسؤولياتهم الاجتماعية" كأقل معوقتين وبمتوسط حسابي بلغ (3.36) ودرجة تقدير متوسطة، فيما جاءت بقية الفقرات من (2 - 8) ما بين متوسط حسابي بلغ (3.90- 3.46) ودرجة تقدير كبيرة، الأمر الذي يؤكد على كبر حجم التحديات التي تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية والتي تعزى للجامعات اليمنية الحكومية. وهي بذلك تتفق مع نتائج دراسة محمد (2021).

2. عرض نتائج مجال المعوقات التي تعزى للمجتمع:

يتضمن هذا المجال (12) فقرة تتعلق بمجال المعوقات التي تعزى للمجتمع تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات المجال ككل ثم على مستوى كل فقرة من فقراته على حدة وترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً لتقديرات أفراد العينة كما هو مبين في الجدول (10).

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابة أفراد العينة على فقرات

معوقات تعزى للمجتمع

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	ضعف تمويل مؤسسات المجتمع المستفيدة لبحوث هيئة التدريس.	4.26	1.011	كبيرة جدا
2	ضعف وعي المجتمع بأهمية الجامعة في خدمة المجتمع.	4.26	.931	كبيرة جدا
3	حالة الفقر التي يعيشها المجتمع.	4.23	1.059	كبيرة جدا
4	ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل المؤتمرات.	4.17	1.042	كبيرة
5	ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع في دعم البرامج المجتمعية للجامعة .	4.09	.934	كبيرة
6	قصور وسائل الإعلام في تثقيف المجتمع المحلي.	4.07	1.006	كبيرة
7	ضعف دافعية أفراد المجتمع المحلي للمساهمة في المشاركة المجتمعية.	4.01	.918	كبيرة
8	غياب القوانين المنظمة للعلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	3.82	1.004	كبيرة
9	قصور مؤسسات المجتمع في تدريب أفرادها على المشاركة المجتمعية.	3.82	.901	كبيرة
10	ضعف ثقة مؤسسات المجتمع بنشاطات الجامعة ومسؤوليها.	3.78	1.016	كبيرة
11	خضوع برامج المشاركة المجتمعية للمنافع الشخصية.	3.71	.996	كبيرة
12	قلة وجود أماكن مجهزة لتنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية.	3.51	1.057	كبيرة
المجال ككل		3.98	.753	كبيرة

يتضح من الجدول (10) أن معوقات المشاركة المجتمعية ذات الصلة بالمجتمع ككل جاءت كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.98)، وانحراف معياري (0.753). ودرجة تقدير كبيرة، مما يدل على أن أفراد الدراسة يجمعون أن القصور لا يرجع إلى الجامعات الناشئة بمفردها وإنما هناك قصور ومعوقات ذات صلة بالمجتمع، كما يعزى ذلك أيضاً إلى غياب الوعي لدى المجتمعات بأهمية هذا النوع من التعليم وما يمكن أن يقدم لدعمه وتطويره، حيث حصلت فقرات هذا المجال على متوسط حسابي تراوح بين (3.51-4.36) وانحراف معياري تراوح بين (1.011 - 1.057) وبدرجة تقدير موزعة (كبيرة جداً وكبيرة) وقد حصلت ثلاث فقرات على درجة تقدير كبيرة جداً وهي الفقرات (1-3)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.23، 4.26)، وانحراف معياري (1.01، 1.04)، ويعزى ذلك إلى ضعف التمويل ووعي المجتمع وحالة الفقر المتفشية في المجتمع، بينما حصلت بقية الفقرات (4-12) على متوسط حسابي تراوح بين (3.51، 4.17) ودرجة تقدير كبيرة، وربما يعزى ذلك إلى القصور من قبل مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص ودور وسائل الإعلام في التوعية. مما سبق يتبين أن معوقات المشاركة المجتمعية ذات الصلة بالمجتمع تفوق تلك المعوقات التي تعزى للجامعات.

3. عرض نتائج محور المعوقات ككل:

يتضمن هذا المحور مجالين هما: مجال المعوقات التي تعزى للجامعة، ومجال المعوقات التي تعزى للمجتمع تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور ككل ثم على مستوى كل مجال من مجالاته على حدة وترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً لتقديرات أفراد العينة، كما هو مبين في الجدول (11).

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابة أفراد العينة على كل

مجالات المعوقات مرتبة تنازلياً

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	معوقات مجتمعية	3.98	.753	كبيرة
2	معوقات جامعية	3.65	.748	كبيرة
	المجال ككل	3.83	.701	كبيرة

يتضح من الجدول (11) أن مجال معوقات المشاركة المجتمعية ككل حصلت على متوسط حسابي عام بلغ (3.83) وانحراف معياري (0.701). وبدرجة تقدير كبيرة، وقد حصلت المعوقات المجتمعية على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.98) وانحراف معياري (0.753)، بينما جاءت المعوقات الجامعية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وانحراف معياري (0.748)، وجميعها مؤشرات تؤكد على

أن معوقات المشاركة المجتمعية لا تزال كبيرة في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة، وربما يعزى ذلك إلى غياب التعاون والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وغياب دور وسائل الإعلام، وهي بذلك تتفق مع نتائج دراسة محمد (2021)، ونتائج دراسة الضياني، والعنسي، وشداد (2018) في تأكيدها على كبر معوقات المشاركة المجتمعية.

عرض نتائج السؤال الرابع، ومناقشتها:

نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 تعزى لمتغيرات الجامعة

والمسمى الوظيفي والخبرة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم احتساب (ت) (t-test) للتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، كما تم احتساب اختبار (ف) للتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجامعة، وسنوات الخبرة، كما توضحها الجداول (12)، (13)، (14). ويمكن عرضها متتالية على النحو الآتي:

جدول (12): دلالات الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة، وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

باستخدام اختبار (ت) (t-test)

المحور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
البحث العلمي	عميد أو رئيس جامعة	28	2.43	1.107	.011	.917
	رئيس قسم	24	2.10	1.046		
المجال المعرفي	عميد أو رئيس جامعة	28	2.49	.959	1.080	.304
	رئيس قسم	24	2.21	.749		
الخدمة المجتمعية	عميد أو رئيس جامعة	28	2.59	1.047	.794	.377
	رئيس قسم	24	2.24	.9023		
واقع المشاركة بشكل عام	عميد أو رئيس جامعة	28	2.51	1.001	.470	.496
	رئيس قسم	24	2.19	.871		

.544	.373	.815	3.67	28	عميد أو رئيس جامعة	معوقات جامعية
		.680	3.63	24	رئيس قسم	
.347	.903	.756	4.02	28	عميد أو رئيس جامعة	معوقات مجتمعية
		.764	3.93	24	رئيس قسم	
.875	.025	.736	3.86	28	عميد أو رئيس جامعة	المعوقات عموما
		.673	3.80	24	رئيس قسم	

يتضح من الجدول (12)، وفقاً لقيمة (ت)، أنه لا توجد أي فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على مختلف المحاور والمجالات سواء على مستوى محور واقع المشاركة المجتمعية أو على مستوى محور المعوقات. والجدول (13) يبين دلالات الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجامعة باستخدام اختبار (Anova).

جدول (13): دلالات الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجامعة باستخدام

اختبار(ف)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
البحث العلمي	بين المجموعات	26.09	2	13.04	19.028	.000 دالة
	داخل المجموعات	33.60	49	.686		
	المجموع الكلي	59.69	51			
المجال المعرفي	بين المجموعات	15.61	2	7.80	16.558	.000 دالة
	داخل المجموعات	23.10	49	.471		
	المجموع الكلي	38.71	51			
الخدمة المجتمعية	بين المجموعات	21.40	2	10.70	18.340	.000 دالة
	داخل المجموعات	28.59	49	.583		
	المجموع الكلي	49.99	51			
واقع المشاركة	بين المجموعات	20.46	2	10.23	19.714	.000

دالة		.519	49	25.43	داخل المجموعات	
			51	45.89	المجموع الكلي	
.782 غير دالة	.247	.143	2	.285	بين المجموعات	معوقات جامعية
		.578	49	28.32	داخل المجموعات	
			51	28.607	المجموع الكلي	
.573 غير دالة	.563	.326	2	.651	بين المجموعات	معوقات مجتمعية
		.578	49	28.33	داخل المجموعات	
			51	28.98	المجموع الكلي	
.956 غير دالة	.045	.023	2	.046	بين المجموعات	معوقات بشكل عام
		.512	49	25.08	داخل المجموعات	
			51	25.12	المجموع الكلي	

يتضح من الجدول (13). وفقاً لقيمة (ف). أنه يوجد فروق ذات دلالة في المجالات الثلاثة لواقع المشاركة ذات الصلة بالبحث العلمي، والجانب المعرفي، والخدمة المجتمعية لصالح جامعتي عمران والبيضاء، بينما لا توجد فروق بالنسبة لمعوقات المشاركة المجتمعية. والجدول (14) يبين دلالات الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجامعة باستخدام اختبار (Anova).

جدول (14): دلالات الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة (ف)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
البحث العلمي	بين المجموعات	1.51	2	.759	.639	.532 غير دالة
	داخل المجموعات	58.18	49	1.187		
	المجموع الكلي	59.698	51			
المجال المعرفي	بين المجموعات	1.75	2	.877	1.16	.321 غير دالة
	داخل المجموعات	36.96	49	.754		
	المجموع الكلي	38.71	51			
الخدمة المجتمعية	بين المجموعات	2.06	2	1.033	1.05	.356 غير دالة
	داخل المجموعات	47.92	49	.978		
	المجموع الكلي	49.99	51			

.388 غير دالة	.966	.871	2	1.74	بين المجموعات	واقع المشاركة بشكل عام
		.901	49	44.15	داخل المجموعات	
			51	45.89	المجموع الكلي	
.319 غير دالة	1.16	.652	2	1.30	بين المجموعات	معوقات جامعية
		.557	49	27.30	داخل المجموعات	
			51	28.60	المجموع الكلي	
.300 غير دالة	1.23	.695	2	1.39	بين المجموعات	معوقات مجتمعية
		.563	49	27.59	داخل المجموعات	
			51	28.98	المجموع الكلي	
.287 غير دالة	1.28	.625	2	1.25	بين المجموعات	المعوقات بشكل عام
		.487	49	23.87	داخل المجموعات	
			51	25.12	المجموع الكلي	

يتضح من الجدول (14). وفقاً لقيمة (ف)، أنه لا توجد أي فروق تعزى لتغير سنوات الخبرة على مختلف المحاور سواء على مستوى محور واقع المشاركة المجتمعية أو على مستوى محور معوقات المشاركة المجتمعية. إذ تشير قيم (ف) المحسوبة في المقياس الكلي (25.129)، بأنها أصغر من قيمة (ف) الجدولية (2.758).

خلاصة نتائج الدراسة: -

في ضوء العرض السابق المتعلق بالإطار النظري والدارسة الميدانية ذات الصلة بواقع المشاركة المجتمعية ومعوقاتها، وتأثير متغيرات الجامعة والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة يمكن استخلاص بعض المؤشرات التي تساعد الباحث في بناء التصور المقترح، ويمكن حصر هذه النتائج في النقاط الآتية:

1. إن المشاركة المجتمعية بين الجامعات، ومؤسسات المجتمع صارت مطلباً أساسياً فرضتها توجهات العصر وشحة الموارد العامة المخصصة للجامعات.
2. إن المشاركة المجتمعية للجامعات اليمنية هي السبيل الأمثل للتغلب على الكثير من تحدياتها ومشكلاتها، ووسيلة لتنفيذ التنمية الشاملة في شتى المجالات.
3. إن المشاركة المجتمعية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات المجتمع وهيئاته ومنظماته المختلفة أصبحت ذات أهمية يفرضها الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عالمياً ومحلياً رغبة في إيجاد بيئة جامعية متميزة.

4. إن واقع المشاركة المجتمعية بشأن فقرات مجال البحث العلمي ككل جاءت بدرجة ضعيفة وبمتوسط حسابي بلغ (2.28)، عدا فقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.73)، وهي الفقرة التي تنص على: تشجيع الجامعة لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحوث المعنية بالمجتمع.
5. إن واقع المشاركة المجتمعية بشأن فقرات المجال المعرفي ككل جاءت بدرجة ضعيفة وبمتوسط حسابي بلغ (2.36)، عدا فقرتان جاءتا بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بين (2.76-2.82).
6. إن واقع المشاركة المجتمعية بشأن فقرات مجال الخدمة المجتمعية ككل جاءت بدرجة ضعيفة وبمتوسط حسابي بلغ (2.43)، عدا فقرتان جاءتا بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بين (2.69-2.73).
7. إن واقع المشاركة المجتمعية للمجالات الثلاثة ككل جاءت ضعيفة وبمتوسط حسابي بلغ (2.36)، وأن مجال الخدمة المجتمعية جاء في المرتبة الأولى ثم المجال المعرفي في المرتبة الثانية ليحتل المرتبة الأخيرة مجال البحث العلمي.
8. إن معوقات المشاركة المجتمعية جاءت بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.83)، وأن المعوقات ذات الصلة بالمجتمع جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.98) تلتها في المرتبة الثانية المعوقات ذات الصلة بالجامعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.65).
9. كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a=0.05$) وفقاً لاختبار (ف) تعزى لمتغير الجامعة فيما يتعلق بواقع المشاركة المجتمعية في مجالات البحث العلمي والمجال المعرفي، وخدمة المجتمع لصالح جامعتي عمران والبيضاء. فيما لا توجد فروق تتعلق بالمعوقات.
10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a=0.05$) وفقاً لاختبار (ت) تعزى لمتغير بالمسمى الوظيفي لجميع المحاور.
11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a=0.05$) وفقاً لاختبار (ف) تعزى لسنوات الخبرة لجميع محاور الأداة.
12. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيري المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة يدل على الانسجام والتوافق في استجابات أفراد العينة رغم الاختلافات في سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي.

خامساً: التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة:

هذا المحور يستهدف الإجابة عن السؤال الرابع الرئيس في هذه الدراسة ونصه: ما التصور المقترح

لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة؟

أولاً: أسس ومنطلقات التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية:

يستند التصور المقترح إلى عدد من الأسس والمنطلقات، هي:

1. الإطار النظري لماهية المشاركة المجتمعية وما خلصت إليه الدراسة من نتائج. أكدت في المجمل على أهمية المشاركة المجتمعية للجامعات والمجتمع على حد سواء، بما في ذلك أهم نتائج ما توصلت إليه الدراسات السابقة.
2. واقع المشاركة المجتمعية من خلال نتائج استجابات أفراد العينة في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة، التي جاءت بدرجة ضعيفة على مختلف المجالات المعرفية والبحثية وخدمة المجتمع.
3. معوقات المشاركة المجتمعية في ضوء نتائج استجابات أفراد العينة في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة، والتي جاءت بدرجة كبيرة سواء ما يتصل منها بالجامعة أو ما يتصل بالمجتمع.

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

في ضوء المنطلقات السابقة، يمكن تحديد أهداف التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الحكومية الناشئة في ضوء نتائج الدراسة بشقيها النظري والميداني من خلال عدد من المتطلبات والآليات والإجراءات المنطلقة من الاحتياجات والمشكلات التي تواجه الجامعة والمجتمع على حد سواء، والتغلب على هذه المعوقات وتلبية احتياجات الجامعة والمجتمع وتقديم الحلول لهذه المشكلات، كما يسعى إلى تقديم توصيات إجرائية تهدف إلى تطوير أداء النظام التعليمي الجامعي، وتحسين مستوى فاعليته لتحقيق المشاركة المجتمعية، وتوفير مصادر مالية ذاتية، والمساهمة في معالجة بطالة الخريجين من خلال الموازنة بين مخرجاتها واحتياجات المجتمع وسوق العمل.

ثالثاً: متطلبات تطبيق التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية:

بناءً على المنطلقات والأهداف السابقة يمكن تحديد متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية الناشئة، في الآتي:

1. متطلبات تشريعية، وتتضمن إعادة النظر في الأطر الهيكلية والتنظيمية بما يساهم في إيجاد وحدة تعني بالمشاركة المجتمعية ويمنحها صلاحيات التواصل وعقد الاتفاقيات مع مؤسسات المجتمع لفتح مجالات متنوعة للمشاركة المتنوعة، وفق قوانين وتشريعات تحث المجتمع المدني على دعم التعليم.
2. متطلبات مادية، وتتضمن توفير الموارد المالية لعقد الندوات وورش العمل وإقامة المؤتمرات، وبما يمكن وحدة المشاركة المجتمعية بالجامعة، وفروعها بالكليات بإطلاق الأنشطة المتنوعة للمشاركة المجتمعية داخل وخارج الجامعة.
3. متطلبات بشرية، وتتضمن التعاقد مع مختصين وخبراء في مجال البحث التشاركي المجتمعي لتدريب أعضاء هيئة التدريس، وكذا التعاقد مع بيوت الخبرة العالمية في مجال تطوير المقررات الجامعية في

ضوء فلسفة المشاركة المجتمعية. مع الاهتمام بتدريب وتأهيل وإعداد للأطر المعنية بالمشاركة المجتمعية.

4. متطلبات المجتمع، وتتضمن تحديد الاحتياجات الضرورية للمجتمع من القوى العاملة ونوعية التخصص المطلوبة في سوق العمل، واحتياجات العاملين للتدريب المستمر، وتصميم برامج أكاديمية حديثة استجابة لاحتياجات القطاعين العام والخاص في المجتمع.

5. تفعيل دور الجهات المعنية بقيادة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن بالمشاركة المجتمعية من خلال جعل المشاركة المجتمعية من ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعات الناشئة، وتوجيه منتسبها للعمل التطوعي، وتطوير مؤسسات المجتمع المحلي، مع إقامة البرامج التوعوية والندوات وإقامة علاقات شراكات مع المؤسسات المجتمعية لتبادل المعرفة، مع توظيف الإمكانيات المتاحة لخدمة المجتمع.

6. العمل على تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس في المشاركة المجتمعية من خلال دور أشمل وأوسع لا يقتصر على وظيفة التدريس فحسب، بل يشمل دوره كباحث منتج للإبداع والمعارف العلمية، وكناشط وفاعل في المجتمع، وقيامه بدوره في الدفاع عن هموم المجتمع ومشكلاته.

7. تفعيل دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في المشاركة المجتمعية من خلال تنفيذ برامج تدريبية متنوعة لتطوير المهارات، ومحو الأمية وتعليم الكبار، وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل ذات الصلة بمشكلات وقضايا المجتمع، مع ربط جميع البرامج والأنشطة بالاحتياجات الفعلية للمجتمع.

8. تفعيل عمادة البحث العلمي في المشاركة المجتمعية من خلال توجيه الرسائل العلمية بالقضايا ذات الصلة بالمجتمع، مع تشكيل فرق بحثية لدراسة مشكلات المجتمع ذات الأولوية واقتراح حلول لها، وتقوية التواصل بين الفرق البحثية وجهات التطبيق، مع اشراك المجتمع المحلي في وضع خطط البحوث السنوية.

9. ينطلب من الجامعات والجهات المعنية بالتعليم العالي العمل على ضرورة معالجة الاختلالات وسد الثغرات التي من شأنها تجعل من البحث العالمي عاملاً رئيسياً وأساسياً في النهوض بالمشاركة المجتمعية ويكون ذلك من خلال اهتمام الجامعة بما يستجد من مجالات البحث المتعلقة بالمجتمع، وإشراك الفئات والمؤسسات المستهدفة والتنسيق معها في الخطط البحثية والاستفادة من نتائجها، وتقديم الدعم المناسب للبحث العلمي وللباحثين.

10. ينبغي على الجامعات العمل على ربط التخصصات العلمية بمتطلبات سوق العمل، وتقديم برامج التعليم المستمر، والاتاحة لمؤسسات المجتمع والمستفيدين المشاركة في عملية التقويم والتطوير لبرامجها المختلفة ذات الصلة، والتعاون فيما بينهما لتنظيم ورشاً لطلبة الكليات في مجال خدمة

المجتمع، وعقد ندوات لفئات المجتمع بما يلبي احتياجاتهم المختلفة بما في ذلك برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

11. يتطلب من الجامعات محل الدراسة تهيئة الظروف المناسبة بالمشاركة مع المجتمع بمؤسساته ومنظماته وهيئاته المختلفة من خلال اتاحة المجال للمجتمع المحلي ومؤسساته الاستفادة من إمكاناتها المختلفة، وتوقيع شراكات استراتيجية معه، وتحفز منتسبها على المشاركة في الأعمال التطوعية بالمجتمع، وتمثيل اطرافه في مجالسها المختلفة، مع فتح قنوات اتصال وتقديم برامج توعوية واستشارية للمجتمع ومؤسساته، ويكون لديها تمويل مخصص لدعم المشاركة المجتمعية.

12. تدعيم المشاركة المجتمعية للطلاب من خلال تطوير المقررات الجامعية بما يضمن شموليتها على مبادئ المشاركة المجتمعية مع إضافة مقرر إلزامي جامعي يختص بمجال المشاركة الجامعية في كافة المسارات والتخصصات الجامعية.

رابعا: معوقات تنفيذ التصور المقترح، وسبل التغلب عليها: -

من المتوقع أن يواجه التصور المقترح عدد من المعوقات التي تحول بينه وبين تنفيذه ولعل أهمها:

1. قلة الموارد المالية والمادية اللازمة لتنفيذ التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية للجامعات اليمنية الحكومية الناشئة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تنوع مصادر تمويل الجامعات والبحث عن مصادر تمويل خارجية، من قبل المؤسسات الأهلية والخاصة ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية الداعمة لهذا المجال.

2. انشغال أعضاء هيئة التدريس بدورهم الأكاديمي والبحثي والإداري ويمكن التغلب على ذلك بتخفيض الساعات المعتمدة في التدريس وتخصيص وقت محدد لتفعيل دورهم في المشاركة المجتمعية داخل وخارج الجامعة كان ذلك على المستوى البحثي أو المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والندوات ذات الصلة بالمجتمع مع توفير الحوافز المادية والمعنوية لتحفيزهم للقيام بهذه المهام والأدوار.

3. غياب الهيكل التنظيمي المناط به توظيف المشاركة المجتمعية في التعليم الجامعي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الحالي بما يضمن وجود وحدة أو هيئة تعني بالمشاركة المجتمعية في الجامعة وفروع لها بالكليات.

خامسا: التوصيات والمقترحات: -

بناءً على ما تقدم؛ يمكن تقديم التوصيات والمقترحات الآتية:

1. أن تتبنى وزارة التعليم العالي والجامعات اليمنية والجهات ذات العلاقة تنفيذ التصور المقترح.
2. العمل على ضرورة توفير المتطلبات الضامنة لنجاح تحقيق التصور المقترح.
3. ضرورة توفير المتطلبات التشريعية والمادية والبشرية اللازمة لتنفيذ التصور المقترح.
4. العمل قدر الإمكان للتغلب على المعوقات التي قد تحول دون تنفيذ التصور المقترح بالبحث عن حلول وبدائل تسهم في التغلب على تلك المشكلات.
5. تنمية الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي وأهميته للعملية التعليمية والمجتمع عبر مؤسسات الإعلامية المختلفة.
6. زيادة الاهتمام بتقوية الصلات والروابط إدارة المشاركة المجتمعية في الجامعات والمجتمع المحلي عبر قنوات اتصال واضحة لضمان تقديم خدمة أفضل للجامعة والمجتمع.
7. إدراج معيار المشاركة المجتمعية ضمن معايير ترقية أعضاء هيئة التدريس.
8. التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الدولة إلى فكرة قومية التعليم الجامعي وضرورة مساهمة جميع القطاعات العامة والخاصة ماديا وإعلاميا وتوعويا بأهمية المشاركة المجتمعية للجامعة والمجتمع.
9. إجراء مزيد من الدراسات العلمية للمشاركة المجتمعية في الجامعات اليمنية بين القيادات الأكاديمية للجامعات وقيادات مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة.
10. إجراء دراسة مماثلة على الجامعات الحكومية والأهلية، وربط المشاركة المجتمعية كالجودة، والميزة التنافسية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو شيحة، عبدالله يحي حسن.(2016). تصور مقترح لتطوير دور جامعة صنعاء في خدمة المجتمع المحلى في ضوء متطلبات الجودة الشاملة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
2. أبو عز، عبد رجب؛ وعيسى، سامي عبد الحميد.(2018). استراتيجية مقترحة للمشاركة المجتمعية في تحقيق رؤية 2030 بالجامعات السعودية " جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز أنموذجاً". مجلة العلوم التربوية، الجزء الرابع، 27-52
3. أحمد، لمياء محمد .(2006). نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات التعليمية. عالم الكتب. القاهرة.
4. بن بريك، بلقيس صالح.(2014). دور الجامعة في خدمة مجتمع. دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث لجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا المنعقد في الفترة من 6-8 ابريل " نحو جودة البرامج الأكاديمية وتعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع"، اليمن.
5. بهجت، احمد الرفاعي؛ وناس، السيد محمد.(2006). دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.
6. جامعة البيضاء.(2020). المؤتمر العلمي الأول " مستقبل أفضل في ظل التحديات التي يمر بها الوطن 15-17/8/2020، اليمن.
7. جوان، شيرويت محمود.(2013). واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بور سعيد، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد الرابع عشر، 1-28.
8. الخصاونة، فؤاد شبيب.(2020). مستوى الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد(38)، العدد(11)، 43-63.
9. الدلامي، مهنا بن عبدالله؛ وجاد، صلاح سامي. (د.ت). الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية، ورقة عمل دن.
10. الراداي، رانية بنت ناصر حامد.(2020). رؤية تربوي مقترحة لتدعيم المشاركة المجتمعية لطالبات الدراسات الاجتماعية بجامعة طيبة باستخدام أسلوب دلفاي. مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث، العدد (4)، الجزء(1) يوليو، 258-311.
11. زواحي، خالد على أحمد.(2021). تصور مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. مجلة جامعة البيضاء، المجلد(3) العدد(3). 275-292.

12. السلطان، فهد بن سلطان. (2005). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعله. مكتب التربية لدول الخليج العربي.
13. السيد، سماح السيد محمد. (2021). جامعات الشركات نموذجاً مقترحاً لمواجهة ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات المصرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. المجلد (5). الإصدار (8)، 1-102.
14. شادي، احمد الصاوي. (2020). تفعيل الشراكة المجتمعية في التعليم من خلال نموذج الوقف الإسلامي " رؤية مستقبلية من منظور التربية الإسلامية. مجلة كلية التربية جامعة الأزهر. العدد (186) الجزء الثاني، 803-868.
15. صالح، مرفت عبد الهادي؛ وحسن، سهير أحمد محمد. (2010). الجامعات الافتراضية وتفعيل تعليم الكبار في الوطن العربي في ضوء المشاركة المجتمعية، دراسة تحليلية. مجلة آفاق تعليم الكبار، مج (9).
16. الضبياني، عمر؛ والعنسي، عبد الرحمن؛ وشداد، يوسف. (2018). دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خضير بسكرة. العدد (5)، 117-137.
17. عامر، سامح عبد اللطيف. (2021). تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء مدخل الإدارة الذاتية) الممارسات، المعوقات، سبل التطوير). مجلة كلية التربية بالإسماعيلية. العدد (49)، 159-205.
18. عبد الرزاق، لميس نديم. (2018). الشراكة المجتمعية بين الجامعات السورية والمنظمات غير الحكومية لتفعيل العمل التطوعي في ظل التحديات الراهنة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق. سوريا.
19. عبد الفتاح، كريمة مصطفى. (2019). دور المشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية بمحافظة الفيوم. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الحادي عشر. العدد الثالث، 195-226.
20. العريقي، عائدة محمد. (2006). دراسة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.
21. عزب، محمد على. (2007). التعليم الجامعي وقضايا التنمية. ط2. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
22. عطية، سحر بهجت محمد. (2014). الحوار المجتمعي كاستراتيجية لتفعيل مشاركة المرأة، رؤية مستقبلية من منظور طريق تنظيم المجتمع. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، العدد 37.
23. عوض، توفيق عوض؛ نخلة، ناجي شنودة. (2005). ادوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. القاهرة ،

24. غانم، عصام جمال سليم. (2015). الجامعات المشاركة مجتمعياً المفهوم، والأبعاد، والقيادة" دروس مستفادة من الخبرات الدولية". مجلة البحث العلمي في التربية، العدد السادس عشر. 137-162.
25. مجمع اللغة العربية. (2002). المجمع الوجيز . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة.
26. محمد، زينب سمير. (2017). تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.
27. محمد، سحر. (2006). دور الجامعات الإقليمية في تلبية احتياجات المرأة الريفية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. رسالة ماجستير . كلية التربية ، جامعة بنها. بنها- مصر.
28. محمد، مشتاق على داغم. (2021). معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (2) العدد(4). 495-517.
29. محمود، محمد محمود؛ وناجي، احمد عبد الفتاح. (2008) . التنمية في ظل عالم متغير . دار السحاب للنشر والتوزيع. ، القاهرة.
30. الناصر، صالح بن ناصر. (2017). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في جامعة القصيم. مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، العدد الثاني. 135-162.
31. وزارة الإعلام. (2019). دليل المشاركة المجتمعية 2019-2020، مسقط - سلطنة عمان.
32. وزارة الشؤون القانونية. (2010). القانون رقم (13) لسنة 2010 بشأن التعليم العالي. الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية.
33. وزارة الشؤون القانونية. (2007). القرار الجمهوري رقم(32) لسنة 2007 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية، المادة(2). اليمن.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

34. Jozefowicz, V. (2015): A Study Of Factors Tat Influence Partnerships Between Universitis And Nonprofit Organizations. (Doctor Of Education), Eastern Kentucky University, Richmoood, Kentucky.
35. Muso, S. D. (2018): Exploring The Communy Ompacof Communy University Partnerships. (Doctor Of Philosophy), University Of Denver, Colorado.
36. Molaba, K(2016). Community participation in Integrated Development Planning of the Lepelle- NKumpi Local Municipality , Master'sThesis, Public Administration,University of South Africa.